على حكم شرعي الكن ذلك امر آخر متعلق بنظر الفقه لا الاصول وتمام دليل على صحة ما قدرنا
ان الامام شمس الائمة السرخسي بعدما وافق الفقهاء في كتبه الفقهية قال في اصوله ان
ما دون الاية والاية القصيرة ليست بمعجز وهو قرآن يثبت به العلم قطعا فان ما
دون الاية والاية القصيرة يشملان الكلمة وتلخيص المقام ان كل كلمة من القرآن قرآن
حقيقة لاحكما والاعرفا وكل آية قصيرة قرآن حقيقة وحكما لا عرفا وكل ثلث ايات
قصار او مقدارها قرآن حقيقة وحكما وعرفا على الاصوليين الاول والامام
الثاني في المشهور والامام الثالث هذا غاية تحقيق المقام بعون الملك العلام
هذا وقد اخترهنا تعريفا يوافق الفرض ويخرج عنه الحرف ويدخل الكلمة فقيل
وهو اي الكتاب المراد في القرآن في العرف النظم وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد
كان او مركبا فان ترتيب الحروف او الكلمات المعتبر فيه الاستعارة اللطيفة كيف
لا يكون لمعنى وانما هو على حرف واحد فمكتوب ومقلوب والعبرة في التسمية
بالكثير الغالب المنزل خرج به النظم الغير المنزل كالاحاديث الالهية والنبوية لان
المراد بالمنزل المنزل بالنزال حامله جبريل على آدم عليهما السلام على ما سيأتي خرج به النظم
المنزل على غير المنقول عنه تواترا جميع ما سوى القرآن من سوح التلاوة والقرآن
الشاذة سواء نقلت بطريق الشهرة كما اختص بمصحف ابن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلثة
ايام متتابعات او الاحاد كما اختص بمصحف ابي نحو فعدة من ايام اخر متتابعات
وله اي للكتاب مباحث خاصة غير مشتركة بينه وبين ما عداه ومباحث مشتركة بينه

وبين السنة اما المباحث الخاص بالكتاب فهو ان المنقول بلا تواتر سواء نقل بطريق الشهرة
او الاحاد ليس بقرآن لانه تمامية قول المدعي على نقله التحدي والاعجاز ولكونه
اصل سائر الادلة والعبارة تقتضي بتواترها هكذا فكل ما لم ينقل تواترا علم
انه ليس قرآنا قطعا فحصل ان ما لم يكن منقولا بلا تواتر قرآنا ظهر ان المنقول بالتواتر
شرط في كون المنقول قرآنا لكن هم اختلفوا قيل يشترط التواتر مطلقا سواء كان في
جوهر اللفظ او في هيئته وقيل يشترط في الجوهر لا الهيئة اعلم ان القراءات السبع منها
ما يختلف به خطوط المصاحف وهو المسمى بجوهر اللفظ نحو مالك وملك ومنها
ما لا يختلف به وهو المسمى بالهيئة وقيل الاول كالامالة وتخفيف الهمزة والتفخيم
ونحوها قيل كلها متواترة لان الوحي لم يكن متواترة لزم ان يكون بعض القرآن
غير متواتر واللازم باطل وقيل كلها مشهورة واختاره صاحب البدايع وظاهره
مشكل وفصل بعضهم فقال ما هو من الجوهر متواتر وما هو من قبيل الاداء لا يشترط
فيه التواتر لانه انما يشترط فيما يتعلق كونه بعض من القرآن كالوقف والكلمة واما
الهيئة المحضة فليست كذلك فلا يشترط تواترها واختاره ابن الحاجب وكثر محققوه
فالشاذ اي اذا كان المنقول بالتواتر غير ثابت في كونه منقولا فظهر ان الشاذ سواء
نقل بطريق الشهرة او الاحاد لا يعطى له الحكم المجعول لحكم القرآن من اكفار جاحده
وجعله قرآنا في الصلوة وعدم جواز مس المحدث والجنب وانه لا يحكم القطعي ونحو
ذلك ولا يجوز العمل بمشهوره لان ما نقل عنه بطريق الشهرة من الشاذ لا ما بالاحاد

Copyright © Hong Kong University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)